دور التدقيق ومراقب الحسابات في سلامة البيانات المالية

م.م. زهراء ناجي عبيد ثامر
Mohammadwesam85@gmail.com
رقم الهاتف 07735931398
تدريسية في معهد الادارة التقني

المستخلص:-

تم الوصول الى الهدف الرئيسي من قبل الباحثة حسب عينة البحث التي تم اختيارها ، والذي يهدف الى فهم اخلاقيات مهنة التدقيق بما فيها القواعد الاخلاقية والمبادي التي يلتزم بها مراقب الحسابات الصادرة من ديوان الرقابة المالية ونقابة المحاسبين العراقية ، كما ان البحث اهمية كبيره بنظر الباحثة وذلك ارتباط مراقب الحسابات عند اعداد التقارير المالية تظهر مصداقيته ومدى التزامه بمبادي التدقيق من خلال التقارير المالية حيث هذه تقارير وابداء الرأى الفني المحايد، وتم التعرف على التدقيق ومدى التزام مراقب الحسابات بالقواعد والمعايير الدولية والمحاسبية ، وتم الوصول الى نتائج ومنها، لم يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية في تطوير مهنة التدقيق والمحاسبة ، اظافة الى لم يكن بالمستوى الفعال والكفاءة عنده اداء واجبة المهني ،المعلومات المالية والمحاسبية لعينة البحث تتصف بعدم الشمولية وغير مفهومة ، ولم تستخدم في تحسين اداء الشركة ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الادارية، كما تم توصيات من قبل الباحثة، التاكد من مراقب الحسابات ان يعمل وفق المعايير المحاسبية والدولية في الافصاح التام عن جميع البيانات المالية والمحاسبية وذلك لغرض الاعتماد عليها عنده اتخاذ القرارات الادارية ،اظافة الى تدريب وتطوير مراقب الحسابات حتى يكون ذات كفاءة عالية وفعالة عنده كتابة التقرير.

كلمات مفتاحية : دور ، التدقيق ومراقب الحسابات ،البيانات ، المالية

The role of the audit and the auditor in the integrity of financial statements

Zahraa naji obaed

Abstract :-

The main goal was reached by the researcher according to the research sample that was chosen, which aims to understand the ethics of the audit profession, including the ethical rules and principles that the auditor is committed to, issued by the Financial Supervision Bureau and the Iraqi Accountants Syndicate, and the research is of great importance in the researcher's view and that is a link The auditor, when preparing the financial reports, shows his credibility and the extent of his commitment to the principles of auditing through the financial reports, as these are reports and express a neutral technical opinion. The development of the auditing and accounting profession, in addition to the fact that it was not at an effective and efficient level in performing its professional duties, the financial

and accounting information of the research sample is characterized by lack of comprehensiveness and incomprehensible, and was not used to improve the performance of the company and cannot be relied upon in making administrative decisions, as recommendations were made by the researcher, Ensure that the auditor works in accordance with accounting and international standards in full disclosure of all financial statements and accounting for the purpose of relying on them to make administrative decisions, in addition to training and developing the auditor so that he is highly efficient and effective in writing the report.
Keywords: role, audit and auditor, data, finance

المقدمة:–نتيجة المخاطر وتساع اعمال الشركات التجارية والصناعية بداءت الحاجة الى التدقيق، حتى تكتمل الصورة السليمة والواضحة بداءات الحاجة عن عملية منظمة ومنهجية بلا أعتماد على جمع وتقيم الادلة والقرائن والتي تتعلق بحجم نشاطات المنشأة ، حيث تم اختيار شخص مستقل لتدقيق يعتمد على تلك الادلة والقرائن اطلق علية مراقب الحسابات او مراجع الحسابت او مدقق الحسابات حسب تسمية البلد التي يمارس بها المهام والواجبات ،وكذلك سبب ظهور الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر حدثت تتطورات الصناعية والتجارية،وبداءات النشاءات والشركات تحقق اهدافها من خلال صحة ودقة البيانات المثبتة في السجلات المحاسبية والتي يمكن الاعتماد عليها، ابداء الرائ الفني المحايد بالقوائم المالية وتاكد من مدى صحتها لغرض الاعتماد عليها لنتيجة المركز المالي.حيث تم تقسيم البحث الى محاور الاول يتضمن المنهجية، والمحور الثاني الجانب النظري الذي يتضمن محور التدقيق ، ومحور مراقب الحسابات ، ومحور الابلاغ المالي. اما المحور الثالث يتضمن الاستناجات والتوصيات .

المحور الاول/ منهجية البحث

اولا:– **مشكلة البحث:**– نتيجة التطورات التي يمر بها البلاد العربية والاجنبية وظهور عدد من الشركات الصناعية والتجارية وظهور انواع من والمصارف، ظهرت الحاجة الى التدقيق بشكل مهم جدا وذلك خوفا من عمليات التلاعب والاختلاس بلاعتماد على تقرير مراقب الحسابات ثم معرفة مدى التزام مراقب الحسابات بالقواعد واخلاقيات مهنة التدقيق لغرض القيام بالمهام والواجبات للتدقيق القوائم المالية التي يعتمد عليها كثير من المستثمرين والمحللين الاقتصادين ، ومن هذا المنطلق ظهرت مشكلة البحث الحالي هل عدم التزام مراقب الحسابات بمبادي وقواعد التدقيق يؤثر على سلامة القوائم المالية.

ثانيا :– **هدف البحث:**– من خلال المشكلة اعلاه للبحث اهمية كبيره بنظر الباحثة وذلك ارتباط مراقب الحسابات عند اعداد التقارير المالية تظهر مصداقيته ومدى التزامه بمبادي التدقيق من خلال التقارير المالية حيث هذه تقارير وابداء الرأى الفني المحايد و يعتمد عليها مستخدمين القوائم المالية وذلك لغرض تلافي المخاطر عنده اتخاذ القرارات الخاصة بالمنشاءة ، حيث يهدف البحث الحالي الى:–

1–التعرف على مفهوم التدقيق

2– اخلاقيات مهنة التدقيق ومدى التزام مراقب الحسابات بها

3–مراقب الحسابات وماهي مسؤليتة

4– مفهوم البيانات المالية وانواع القوائم المالية التي يخضع اليها مراقب الحسابات لتدققيه ومزاولة مهنة

ثالثا:–**اهمية البحث:**–بدرجة الاولى والاساس لكل مؤسسه ومنشاءة لها اهداف تسعى الى تحقيق تلك الاهداف وذلك يتم عن طريق الاعتماد على القوائم المالية ومن هذا المنطلق للبحث اهمية لمجال الاستفادة من البيانات والمعلومات التي تضمها القوائم المالية التي ينضمها المحاسب الخاص بالشركة ، والتي تدقق من قبل مراقب الحسابات وابداء الرأي الفني المحايد والاعتماد على قواعد اخلاقيات مهنة التدقيق ومبادئ التدقيق .

رابعا:– **فرضيات البحث:**– من خلال المشكلة والاهمية وهدف البحث تفترض الباحثة الفرضية التالية(هل عدم التزام مراقب الحسابات بقواعد ومبادئ التدقيق يؤثر على سلامة القوائم المالية)

خامسا:– مجتمع وعينة البحث:– اعتمدت الباحثة عاى عدد من الشركات الصناعية والمصارف التجارية على قوائمها المالية المنشوره في سوق العراق للأوراق المالية.

المحور الثاني

اولا / التدقيق

اولا:–مفهوم التدقيق:– يعدّ تدقيق الحسابات هو وجزءًا من المحاسبة، ويتضمّن تدقيق الحسابات فحصًا شاملًا للبيانات والسجلّات الماليّة بهدف التأكّد من موافقتها للمعايير والمبادئ الحكوميّة العامّة في المحاسبة، وبدأت هذه العملية في التطوّر مع زيادة الحاجة إلى إدارة ومراقبة حركة المبالغ النقدية الضخمة بين الدول في القرن 19 ميلادي والغرض الأساسي من عملية التدقيق هو الحفاظ على السجلات المالية وتتبّعها والتأكّد من صحّتها؛ للكشف عن أهمّ الأخطاء الواردة فيها، ويكون ذلك روتينًا سنويًا عادةً

ثانيا :– هدف التدقيق:– تختلف اهداف وحالات التدقيق من وحدة الى اخرى بسبب اختلاف حجم وهيكل الوحدة الاقتصادية وكذلك متطلبات الادارة ومع هذا فأن اهداف التدقيق يمارس في جميع الوحدات بشكل التالي(الواردات ، 2014 ، ص37)

1– دراسة وكفاءة وفعالية التشغيل بما في ذلك الرقابة غير المالية على المنشأ

2– تقويم الاداء على مستوى مراكز المسؤلية

3– التحقق من دقة البيانات المحاسبية

4– التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقيق في تطبيقها

ثالثا وظيفة التدقيق:- تعتبر وظيفة التدقيق من الوظائف التي تتميز بها الوحدة الاقتصادية. ولا شك ان اهمية التدقيق تمكن في مدى قدرة هذه الوظيفة على اضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وصفه معهد المدققين الداخليين بوضوح على ان قيام التدقيق بدوره الاستشاري والتاميني انما يهدف الى اضافة القيم للوحدة الاقتصادية . ووصف المعهد كهدف نهائي وستراتيجي لوظيفة التدقيق واشار المعهد الى ان اضافة القيمة يتم من خلال زيادة وتحسين فرص انجاز اهداف المنظمة وتحسين الاجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر الى مستويات مقبولة (المجمع العربي للمحاسبين ، 2001)

رابعا:-انوا التدقيق:-(محمدصالح:2019) (https://sqarra.wordpress.com/auditt/.)

1-: من حيث القائم بعملية التدقيق :

يقسم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق إلى نوعين :

أ. تدقيق خارجي (مستقل) : وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف خارج الوحدة الاقتصادية حيث يكون مستقلا عن إدارة الوحدة .

ب. التدقيق الداخلي : وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فعالة وتقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة . ويمثل احد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة .

2- : من حيث الإلزام في تنفيذ التدقيق :

يقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين :

أ. تدقيق إجباري : وهو التدقيق الذي يلزم القانون القيام به ، حيث الزم القانون عددا كبيرا من المنشآت بتدقيق حساباتهم واهم هذه المنشات شركات الاموال .

ب. تدقيق اختياري : وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به ، وإنما تطلبه الوحدة الاقتصادية وبخاصة الوحدات الاقتصادية الفردية وشركات الأشخاص .

3 : من حيث النطاق والغرض :

أنواع التدقيق من حيث نطاق ال:-

أ. التدقيق المالي أي مراجعة القوائم المالية. Review Of Financial Statements.

ويقصد به لإبداء الرأي في مدى عدالة ما تعبر عنه البيانات الحسابية الختامية فيما يتعلق بالمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للجهة العائدة إليها تلك البيانات وذلك بما يتفق وأصول المحاسبة المقبولة قبولا عاما أي أنه و بمعنى آخر ارتباط مع مدقق الحسابات الخارجي للاستفسار وإجراء الخطوات الضرورية التي تمكن مدقق الحسابات من إبداء تأكيد محدود بأن القوائم المالية لا تحتاج إلى تعديلات جوهرية حتى تتمشى مع المبادئ المحاسبية المعترف بها .

ب. التدقيق لأغرض ضريبية و قانونية .

التدقيق لأغراض الوقوف على مدى التقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح والتشريعات ، كما الالتزام بتدقيق قواعد المحاسبة المقبولة قبولا عاما في إعداد البيانات الحسابية الختامية ، ومدى التزام المكلفين بدفع الضريبة للقوانين والأنظمة الضريبية لها احتساب الضريبة المستحقة عليها ، ومدى التزام الدوائر الحكومية في التشريعات المحلية والفدرالية في تجهيز موازنات الدورة والصرف منها .

ج. تدقيق لغرض تقييم الكفاءة الإنتاجية .

هذا النوع من التدقيق يتم القيام به من قبل المدقق الداخلي لغرض تقييم النتائج المتحققة مع النتائج المتوقعة لأي نشاط من أنشطة المنشأة وفي مثل هذه الحالات يقوم المدقق الداخلي بتضمين تقريره توصيات الى الإدارة من شأن الأخذ بها ، تحسين الكفاءة الإنتاجية للجهة موضوع التقرير .

4 : من حيث حجم الاختبارات : يقسم التدقيق من حيث حجم الاختبارات إلى :

أ. تدقيق شامل :

ويقصد به ان يقوم المدقق بفحص كل العمليات وهذا النوع يصلح للوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم ، حيث يكون حجم وعدد عملياتها قليلة نسبيا .

ب. تدقيق اختباري :

هو تدقيق عينة من العمليات فحسب .

5 : من حيث توقيت التدقيق : يقسم التدقيق من حيث توقيت التدقيق إلى :

أ. تدقيق نهائي :

وهو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد القوائم المالية .

ب. تدقيق مستمر :

وهو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية وغالبا ما يتم وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا ، مع ضرورة إجراء تدقيق أخر بعد إقفال الحسابات للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد التقارير المالية النهائية .

ثانيا/ مراقب الحسابات

اولا:- مفهوم مراقب الحسابات:

ان طبيعة عمل مراقب الحسابات ينصب اساسا على فحص وتدقيق الحسابات والسجلات والمعاملات المالية ، وفحص انظمة الرقابة الداخلية لتقدير درجة الاعتماد عليها استخدام ادلة الاثبات في ابداء رأيه الفني المحايد في درجة مصداقية وصحة محتويات القوائم المالية ، ودرجة تعبيرها بشكل عادل من المركز المالي في نهاية مدة زمنية معينة ونتائج النشاط للمدة نفسها (النقيب ،133:2004) يسمى مراقب الحسابات بتسميات متعددة حسب قانون كل بلد اذ يطلق عليه مراجع الحسابات ومفوض مراقبة ومدقق

الحسابات ومفتش الحسابات ،ولقد تبنى قانون الشركات العراقية تسمية مراقب الحسابات . (الجابري، 2015: 40)

ثانيا:- واجبات مراقب الحسابات:- هناك مجموعة الواجبات التي يجب ان يوديها مراقب الحسابات وهي كالأتي :- (هريس،2017: 50)

1- أعداد التقرير : يعد أعداد التقرير الواجب الأول من واجبات المدقق الخارجي ،وينبغي إن يقدم التقرير إلى المساهمين ،ويحتوي على رأيه الفني المحايد عما توصل إليه .

2- حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين : ينبغي على المدقق الخارجي حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين كي يتمكن من مناقشة التقرير ، وعرض قائمة المركز المالي ، والحسابات الختامية لمناقشتها .

3-التدقيق والتحقيق في موجودات ومطلوبات الشركة : ويعد هذا الواجب من أهم الواجبات لكونه مطالباً بإبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية ، ومدى تمثيلها لحقيقة وضع الوحدة الاقتصادية .

4- مراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها: من واجبات المدقق الخارجي مراقبة أعمال الشركة والتحقق من مدى انتظام الدفاتر والسجلات وأنه ينبغي عليه مراعاة الأصول المحاسبية عند أعدادها .

5- فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة:ينبغي فحص ألأنظمة المالية للشركة محل التدقيق والنظام الإداري، وكذلك نظام الرقابة الداخلية ،ومدى ملائمته .

أما في العراق فقد حددت واجبات مراقب الحسابات في موضعين :

الأول : عن طريق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 ، إذ نظمت المادة (129) " واجب ومسألة مراقب الحسابات عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن الشركة في مراقبة وتدقيق حساباتها ".

الثاني : عن طريق نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3) لسنة 1999حيث تضمنت المادة (12) من النظام واجبات مراقب الحسابات : (نعيثل،2009: 23)

" أ. ألالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الأداء التي يعتمدها المجلس في تنظيم المهنة

ب. ألالتزام بالمعايير الرقابية الصادرة عن (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق).

ج. تنظيم المكتب الذي يمارس فيه عمله بما يؤمن حفظ أوراق العمل والبيانات والمستندات المؤيدة لقيامه بمراقبة وتدقيق الحسابات مدة لاتقل عن خمس سنوات .

د. تثبيت أسماء الأشخاص التابعين له وتواقيعهم الذين قاموا بمراقبة الحسابات وتدقيقها على أوراق عمل المكتب .

هـ. مسك السجلات والمستندات المحاسبية بأعمال المكتب التي تعطي صورة كاملة عن نشاطه ونتيجة أعماله .

و. عدم الجمع بين أعمال تنظيم الحسابات ومراقبة تلك الحسابات من مراقب الحسابات أو شركائه أو مساعديه .

ز. أخبار أمانة سر المجلس بعنوانه أو أي تغيير من خلال مدة لا تزيد على (30) ثلاثين يوماً من تاريخ فتح المكتب أو تغيير العنوان ".

2-مسؤولية مراقب الحسابات

تنشأ المسؤولية نتيجة عقد قام بين طرفين وحصول اخلال بالتزام رتبه ذلك العقد او القانون (عبد الله ،1989) وتعرف المسؤولية على انها اقتراف أمر يوجب مؤاخذة فاعلة.(البكري والبشير، 2009)

ان مسؤولية المراقب الخارجي تتلخص بان يقوم بتدقيق حسابات الشركة وفحص البيانات المالية و الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمنشاة ، وعلى بداء رأيه نتيجة اعمالها، فالمراقب يفترض به أن يكون خبيرا في شؤون التدقيق والمحاسبة ولذلك فان رأيه في القوائم المالية هو رأي مهني وبالتالي يجب ان تكون مراجعته للبيانات المالية مبنيا على اساس علمي وعملي سليم، ونستنتج مما سبق أن المراقب يجب عليه أن يبذل الجهد والعناية المهنية اللازمة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه الفني في البيانات المالية. ولكي يتحقق المراقب من كل بيان من هذه البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية يجب عليه القيام بالخطوات التالية (توماس و هنكي، 1989):-

تحديد ما هي البيانات المطلوب فحصها .

تقديم هذه البيانات من حيث أهميتها.

جمع المعلومات وأدلة الإثبات اللازمة عنها .

تقييم هذه الأدلة من حيث كفايتها أو عدمها وكذلك من حيث مدى ملاءمتها وارتباطها بالموضوع المطلوب فحصه وتدقيقه وأيضا من حيث موثوقيتها المالية وايضاحاتها .

5-اصدار المراقب رأيه الفني حول صحة وعدالة هذه البيانات

3) المسئولية المهنية للمراجع :

يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة للمراجع الخارجي على قدرته على تحمل المسئولية ، وكلما كان المراجع قادراً على تحمل مسئولياته كلما زاد (AICPA, 1978, PP: 92-162) احترام هذه الجهات له .

إن المراجع الخارجي يعرض على الشركات والمنشآت (عملائه) وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة خبرته وخدماته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسئولية ، بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته (جربوع ،2004: 10)

خامسا:– دور الجمعيات المهنية في الهيمنة على مهنة المحاسبة والمراجعة عن طريق.(جربوع 2005: 19–20)

تشجيع المراجعين على التمسك بالاستقلال والحياد.

زيادة الكفاءة المهنية للمراجع.

تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة

سادسا:– قواعد السلوك المهني: مجموعة مبادىء تمثل قيم اخلاقية تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة اعماله وتعامله مع زملاء (الاستقلال،الالتزام بالمعاييروالدعاية والاعلان والاتعاب والاجوروالاتصال بالمراجع السابقة

وتتمثل المبادىء بـ(المسؤولية والامانة والاستقامة والعناية المهنية المطلوبة والاستقلالية)

لذا تعد قواعد السلوك المهني دليلاً يستدل بموجبه اعضاء المهنة على السلوك الاخلاقي السليم ان جميع المدققين يخضعون لاخلاقيات او ما يسمى بآداب وقواعد المدققين او ما يسميه معهد المحاسبين القانونيين الامريكيين(AICPA) (بقانون شرف المهنة) وتشير اخلاقيات المدققين الى مجموعة من المبادىء والمعايير المهنية التي تحدد ما هو صحيح وغير صحيح في عمل المدققين .(الديراوي ،2010: 54)

ثامنا:– دور مراقب الحسابات ومسؤوليته عن القوائم المالية.

وبعد التطورات الاقتصادية والعلمية التي بدأت مع قيام الثورة الصناعية في أوربا وظهور الشركات الصناعية بجانب الشركات التجارية وانفصال الإدارة عن أصحاب الأموال بدأ التزايد في الطلب على المعلومات والبيانات التي تظهر نتائج أعمال مختلف الوحدات الاقتصادية.

وبذلك أصبحت المحاسبة نظاماً للمعلومات هدفه تهيئة معلومات مفيدة تخدم مختلف الأطراف للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذلك فان ضمان النتائج التي تقدمها المحاسبة استوجب وجود نظام للرقابة الداخلية فعال يقنع الإدارة ويؤكد لها معقولية التصرف بالموارد والمحافظة عليها ويؤكد أمكانية الثقة والاعتماد على القوائم المالية المقدمة وضمان عدم وجود الأخطاء والتلاعبات أو اكتشافها عند حدوثها، مما تطلب وجود جهة رقابية خارجية محايدة (مراقب الحسابات) تتمتع بالاستقلالية والكفاءة لكي تقوم بمهمة تدقيق وفحص الأنشطة المالية المختلفة وفقاً لمعايير وأسس محددة تمثل الأساس والمنهاج لعملية التدقيق وتكون نتيجتها النهائية أقرار مدى صحة وعدالة المعلومات المالية المقدمة، . ومن اجل الوقوف على دور مراقب الحسابات في العمليات المتوقفة(محمد ،2012: 13)

ثالثا / قواعد اخلاقيات مهنة التدقيق

ونظراً لكبر عدد مراقبي الحسابات وتفاوت مؤهلاتهم العلمية وقدراتهم العملية، فإن ثقة المجتمع بهم وبخدماتهم لا تتعزز إلا بوجود المعايير والأسس التي تحكم عملهم المهني ، وهذه المعايير والأسس تتمثل

في قواعد سلوك المهنة، أو كما يطلق عليها الاتحاد الدولي "أخلاقيات المهنة" والتي تشير إلى أن أهداف مهنة التدقيق، يجب أن تسعى نحو تحقيق أعلى المعايير المهنية، للوصول إلى أعلى مستويات الأداء، وبشكل عام مقابلة متطلبات المصلحة العامة إن قواعد السلوك المهني هي مجموعة من المبادئ أو القيم الأخلاقية التي تضبط سلوك المراقبين عند ممارستهم للمهام التي يقومون بها، والتي هي جزء من المبادئ والقيم التي يحتاجها المجتمع من أجل انتظامه واستمراره وتماسكه. والمراقب بحاجة إلى هذه المبادئ والقيم باستمرار، وتزداد الحاجة إليها عندما تظهر معضلة اخلاقية وخاصة في حالة تضارب المصالح (علي،2012: 40)

.قواعد السلوك المهني في العراق:

صدرت قواعد السلوك المهني اول مرة في العراق بناءً على قرار مجلس نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين بجلسته المرقمة (18) المنعقدة بتاريخ 1983/12/12م، وتتكون قواعد السلوك المهني العراقية من ستة ابواب:(واثق ،2009: 47)

الباب الاول: الحياد والاستقلال المهني :

تتطلب المادة الاولى من مراقب الحسابات ان يكون مستقلاً ذهنياً وحياديا ومتجرداً من اية مصلحة ذاتية قد تحيده عن الموضوعية والامانة في اي عمل مهني يقوم به.

اما المواد الاربعة المتبقية في هذا الباب فهي تبين الامور التي لا يجوز لمراقب الحسابات ان يقوم بها للحفاظ على حياديته واستقلاليته، وهذا الباب مشابه لقاعدة الاستقلالية مشتركا في عملية صنع القرارات التي تتخذها الإدارة.مكلفا بإنجاز عمل وتدقيقه معا في وقت واحد في وضع من الاعتمادية الاقتصادية على أجور الخدمات غير التدقيقية (Myers& Others ,Op. Cit . : 783)

الباب الثاني: الواجب المهني بالكتمان والثقة :

وتبين المواد العشرة التي يتكون منها هذا الباب الحالات التي ينبغي ان يلتزم بها مراقب الحسابات بالكتمان وعدم افشاء شؤون واسرار عميله، والحالات التي يتوجب عليه ان يقوم باطلاع جهات معينة ومحددة على هذه الشؤون والاسرار، وهذا الباب مشابه لقاعدة المعلومات السرية للعميل

الباب الثالث: الدعاية والاعلان:

يحتوي هذا الباب على خمس عشرة مادة تتعلق كلها بما يجوز وما لا يجوز لمراقب الحسابات ان يقوم به في مجال الدعاية والاعلان عن عمله، وهذا الباب مشابه لقاعدة الاعلان والاشكال الاخرى للاجتذاب .(502)

الباب الرابع: اجور الاتعاب:

تبين المادة الاولى من هذا الباب كيفية احتساب الاتعاب بمقياس معقول والامور الواجب اخذها بنظر الاعتبار، اما المواد الثلاثة اللاحقة فتبين التصرفات التي لا يجوز لمراقب الحسابات القيام بها او يمنع من

القيام بها فيما يتعلق بتحديد الاجور او قبول العمولات اما المادة الاخيرة فتنص على وجوب ان تتضمن اوراق العمل كشفاً بساعات العمل المصروفة لانجاز التدقيق، وهذا الباب مشابه لقاعدة العمولات واجور الاحالة (503) وقاعدة الاتعاب المشروطة (302).

الباب الخامس: المسؤولية عن التقصير والاهمال :المواد السبع التي يتكون منها مشابهة تقريباً لكل من: قاعدة النزاهة والموضوعية (102)، قاعدة المعايير العامة (201)، قاعدة الاستجابة للمعايير (202)، قاعدة المباديء المحاسبية (203)، قاعدة التصرفات الضارة بالسمعة

الباب السادس: احكام عامة :

ويتكون من خمس مواد حول امور عامة تخص المهنة.

ومن الجدير بالذكر انه لم يطرأ اي تغيير او تطوير على هذه القواعد منذ صدورها، ولابد من الاشارة الى الحاجة الى اجراء دراسة جديدة لهذه القواعد تظهر مدى ايفائها بمتطلبات المرحلة الراهنة والقادمة للقطر واعداد دليل للسلوك المهني اكثر تفصيلاً وشمولاً من القواعد الحالية.

اثنا عشرا: العوامل التي توثر على سلوك مراقب الحسابات عنده تدقيق القوائم المالية.(العازمي، 2012: 34)

1- القوانين والتشريعات:- ويقصد بها تلك القوانين الصادره من الجهات الحكومية وديوان الرقابة المالية ' وقوانين الصادره من مجلس مهنة المدققين والمحاسبين على مراقب الحسابات ان يلتزم لها ،ومنها الانتظام والتقيد بقواعد المهنة وعدم قبول الرشاوي والاهتمام بالمصلحة العامة دون التقيد بالمصلحة الخاصه سواء كانت المنشاه تابعة الى جهات تعني له وعلى مراقب الحسابات ان يستمد عملة كمدقق من خلال العناصر الثلاثه هي الفرد كشخصيتة ، والبئة الخارجية، والمنظمة التي يعمل بها.(العازمي،2012: 34)

2- البيبه الاقتصادية:-ويقصد بهاذا العامل على المدقق ان لا يجمع بين الظروف الاقتصادية المحيطة به على سلوكيات اخلاقه عنده القيام بالواجبات اتجاه ممارسة المهنة مثال على ذلك قبول الرشاوي لغرض رفع الوضع المادي والاقتصادي والمستوى المعاشي للمدقق نفسه

العوامل الاجتماعية:-هناك وجود العادات والتقاليد الاجتماعية التي بدورها تساهم على سلوك اخلاقيات مهنة التدقيق ، وبتالي يمكن ان تتطور من خلال الاعمال التي يمارسها مراقب الحسابات ، وكذلك مراحل النمو من خلال المعرفه الكاملة كممارس جيد للمهنة .

المهام الإدارية والفنية	تنفذ على وفق أخلاقيات المهنة
إدارة الوقت	يتم جمع الأهداف ،و توزيع الأنشطة ،اظافة الى تحسس مشكلات العمل ، الدقة ،حسن التخطيط.

السجلات والتقارير المهة	اي الدقة في النظام ،اواتقان العمل ، وتبويب ،التوثيق، الترتيب.
العلاقات مع المجتمع المحلي	الصدق ، الموضوعية ،عدم الرشوة ،عدم التكبر ، التواضع ، القدوة.
التخطيط	تحديد الحاجات، تحديد الموارد ،تحديد الزمن ، شامل ، موضوعي ، متوازن ،وضوح الأهداف ، مجدول زمنياً ، المرونة ، الواقعية .

اعداد الباحثة

رابعا / القوائم المالية

تمهيد:-

يستند المستخدمين على القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات الصائبة وكذلك المقارنة بين الحالي والسابق من خلال النتائج التي يعتمدون عليها ، بعده تدقيقها من قبل مراقب الحسابات ومكاتب التدقيق واصدار التقرير الذي يخص الشركة او المنشاءة ، ويتم نشر النتائج النهائية في سوق العراق للاوراق المالية ، لكن هناك حالات لم يتم ذكرها في القوائم المالية وهذه سوف توثر على نتائج النشاط وبتالي على المركز المالي للمنشاءه ، حيث ترتبط القوائم المالبة بلابلاغ المالي ارابطا وثيقا ، لان هدف القوائم المالية والابلاغ المالي هدف واحد هو توفير المعلومات للمستفدين لغرض اتخاذ القرارات ، لذلك نبدا.

اولا:- مفهوم الابلاغ المالي:- يشير مصطلح الابلاغ المالي الى سلسلة متكامله من المعلومات القيمة الى المجهزين والمستفدين والمستخدمين المعلومات المحاسبية ، ذات معلومات عن التوقعات المحيطة بالمنشاءه (Larson&Miller,1995: 575) **عرف المعهد الامريكي** للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإبلاغ المالي بأنه "معلومات توفرها الوحدة الاقتصادية لمساعدة المستخدمين في قرارات تخصيص الموارد المتعلقة بتلك الوحدة، وهو يتضمن عناصر متعددة من ضمنها التقرير المالي ، ومن جانبها فقد عرفته جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) بأنه "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية لكي يسمح بأحكام وقرارات مبنية على معلومات من قبل مستخدمي المعلومات" ، (الغريباوي،54: 2014)

ثانيا:- القوائم المالية : وتعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشاة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشاة. وعلى الرغم من وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمنشاة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا إن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلوما ت والبيانات المالية يمكن تحديدها بأنها الناتج النهائي لوظيفة المحاسبة ، وبعد عمليتي التحديد

والقياس للمعاملات يجب توصيل البيانات المالية إلى مستخدميها لغرض إتخاذ القرارات(محمد،41: 2013)

ثالثا:– – أهداف القوائم المالية:– (منصر،2015: 8)

1–الافصاح وعرض نتائج نشاط الذي تمارسة الوحده

2–يمكن من خلال القوائم المالية حذف بعض من البنود غير مهمة للمستخدمين

3–تبين لمستخدمين القوائم المالية فهم ودراية عن بقواعد تسجيل العمليات وترحيلها اظافة الى ادلة الاثبات التي يرتكز عليها مراقب الحسابات

رابعا :–إعداد ونشر القوائم المالية :– ويقصد بها على القوائم المالية يجب ان تتمتع بخصائص عنده نشرها بعده تدقيقها من قبل مراقب الحسابات وتحمل معلومات ذات خصائص اساسية وذات جودة عالية للمستخدمين وفق اسس ومعايير محاسبية حتى تتمتع البيانات المالية محاسبية بلخصائص الالمذكوره(الشاهد،2000: 28)

1–الملائمة :– تعتبر القوائم المالية و المعلومات والبيانات التي تحملها القوائم المالية ملائمة عندما تتاثره بالقرارات الاقتصادية لمستخدمين تلك المعلومات ، لانها تستخدم لاتخاذ القرارات .

2–القابلية للفهم:– على القوائم المالية مفهومة وواضحة لمستخدميها

3–المصداقية :– على جميع القوائم المالية تحمل صفة المصداقية ولا تحمل اي اخطاء سواء كانت بعمد او غير مقصودة

4–القابلية والمقارنة والتماثل:–تساعد القوائم المالية على تحديد جميع الاتجاهات للمركز المالي لذلك ينبغي ان تقارن النسبية عبر مرور الوقت بين الحالية والسابقة.

خامسا:– انواع القوائم المالية (سعيد،2021: 13)

1– قائمةالدخل الشامل :– أهم القوائم المالية التي تحتوي على عنصرين مهمه جدا العنصر الاول صافي الدخل والذي يتم الحصول عليه من قائمة الدخل والعنصر الثاني هو قائمة الدخل الشامل، حيث يكون الصافي هذا بقيمة موجبة (+)أو قيمة سالبة(–) والتي تتاثر بها حقوق المساهمين الأرباح المحتجزة.

2– قائمة الدخل :–هي تلك القائمة التي يتم تضم إيرادات المنشاءه وجميع النفقات خلال فترة زمنية معينة كما تهتم بذكر الأرباح أو الخسائر التي قد تعرضت الشركة لها، خلال فترة النشاط الخاصة بها وبالتالي هي عبارة عن عرض صافي للدخل الخاص بتلك الشركة أو المنشأة.

3– –قائمة التدفقات النقدية هي تلك القائمة يتم عرض النفقات الخاصة بالشركة بها خلال فترة زمنية معينة ويكون النقد الناتج من تلك القائمة هي التدفقات التي يتم نشأتها، من خلال الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية أو حتى التشغيلية.

4– قائمة المركز المالي هي يطلق عليها أسم الميزانية العمومية ولتك التي تقوم بعرض مجموعة من العناصر والتي من أهمها الأصول وحقوق الملكية وأيضًا الالتزامات، ويتم الاهتمام بتلك العناصر السابقة من خلال شكل تفصيلي يعمل على التعرف على المحتويات الخاصة بكل عنصر مع حساب رأس المال العامل

وترى الباحثة ضرورة الاهتمام والتركيز على ملائمة وسلامة القوائم المالية وما تحوي من بيانات ومعلومات محاسبية يتم الاعتماد عليها من قبل المستفدين وتأكد من درجة التطابق بين النتائج وتقرير مراقب الحسابات ، على سلوكة الشخصي ومدى الالتزام مراقب الحسابات بقواعد اخلاقيات مهنة التدقيق

المحور الثالث

اولا / الجانب العملي

تمهيد:–

عندما تم اكتمال الجانب النظري الذي يخص البحث الحالي وتم جمع البيانات اللازمة من قبل الباحثة بلاعتماد على تقارير مراقب الحسابات المدققه من قبل ديوان الرقابة المالية والمشوره في سوق العراق للاوراق المالية التي تخص عينة البحث الشركة للسنوات (2008 ولغاية 2012، حيث يعتمد مراقب الحسابات على مجموعة قواعد ومبادي اخلاقيات مهنة التدقيق والتي تصدر من قبل جهات مختصه التي تراقب عمل مراقب الحسابات ، ويحال بعدها الى احكام قانونية عندما يرتكب مراقب الحسابات الاحتيال بعمد او التلاعب او عدم مصداقية التقرير ....الخ

اولا :– الجهات المسؤولة عن مراقبه عمل سير مراقب الحسابات والتي مسؤوله عن اصدار القواعد والتعليمات:–

1–ديوان الرقابه المالية

2– مجليس مهنة المحاسبين والمدققين العراقين

3–الجمعية العراقية للمحاسبين القانونين

4–مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات

ثانيا: –ستتناول الباحثة عينة البحث:–

1– نبذة عن الشركةاو المصرف او المشاءة

2– اجراء تحليل البيانات المالية للشركات عينة البحث بلاعتماد على تقارير المنشوره في سوق العراق للاوراق المالية.

3– تقارير التي تم اختيارها لغرض معرفة سلامة القوائم المالية

4– التحليل من قبل الباحثة حسب مشكلة البحث .

اولا:– شركة (ش) مساهمة خاصة:– تاريخ تاسيس الشركة في 1989/5/9 ،براس مال قدره 6500000 مليون دينار وتم ادراجها في سوق العراق للاوراق المالية حيث براس مال 300000000 دينار ، وتم زيادة راس المال الى 360000000 مليون دينار، (اعداد الباحثة)

اولا:– نوع المخالفة(لا تخضع قوائم الشركة الى تدقيق من قبل مراقب الحسابات وتم تأكد من هذه المخالفة من خلال الهيئة العامة للضرائب حيث كانت المخالفة على اتفاق مراقب الحسابات ومخمن الضرائب والشركة (س)،

ثانيا:– عدم اعداد القوائم المالية من قبل محاسب الشركة :– انعدام قائمة الميزانية العمومية ؟ وقائمة الكشف النقدي حيث تم الاعتماد على ارقام وهمية.*

رابعا:– زيادة ارباح الشركة بنسبة 85% وكانت هذه نسبة وهمية وغير حقيقية حيث كانت الخسائر تغطي مبلغ (11985350) مليون دينار

حامساً:– تحليل المخالفة بعد اجراء مقابلات شخصية من قبل الباحثة

1–استبعاد الشركة من السوق العراق للاوراق المالية

2–استبعاد مراقب الحسابات من ممارسة مهنة تدقيق

3–عدم استخدام مراقب الحسابات قواعد اخلاقيات مهنة التدقيق

ثالثا:– شركة(ج):– تأسست الشركة عام 1990ة والصادرة بموجب شهادة تأسيس، وكان راس مالها 150000000 حيث تم زياته في سنة 360000000 مليون دينار

تبين ان هناك مخالفات من قبل مراقب الحسابات، حيث تم اكتشافها من خلال تقرير مراقب الحسابات

1- هناك فرق بين الكلف المسجلة في السجلات وبين الكلف الفعلية.

الكلفة الفعلية	الكلف المالية المسجلة في السجلات
1–الاثاث واجهزه مكاتب 66000000 2- الات ومعدات 5000000	**الاثاث واجهزة مكاتب 180000000** **120000000**

مخالفة محاسبية لقواعد المحلية العراقية الصادرة من ديوان الرقابة المالية وهي قاعدة الافصاح عن البيانات المالية قاعدة (6) حيث كانت البيانات المالية غير واضحة وهمية وغير حقيقة ولا تمثل المركز المالي للشركة ومعارض للمعايير الدولية معيار رقم (8)، الذي يمثل القطاعات التشغلية ومتطلبات الافصاح عن القطاعات ،وهذا يبدو ان مراقب الحسابات مقصر بجوانب التالية.

1–عدم الالتزام مراقب الحسابات بابداء الرى الفني المحايد عنده اعداد التقرير النهائي

2–عدم الالتزام مراقب الحسابات بقواعد اخلاقيات مهنة التدقيق

3–لم يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية

2-المخالفات المخزنية :-

اسم المادة	السجلات المالية	قوائم الجرد	الفرق
محسن وقود	38	28	(10)
فلتر دهن	13	3	(10)
اثاث مكتبي على القوائم	5500000	2000000	35000000
اجهزة تكيف وتبريد	60000000	10000000	50000000

1-المخالفات المخزنية لمراقب الحسابات بلاتفاق مع محاسب الشركة مخالفة لقاعدة المحلية العراقية قاعدة المخزون وتقويمه .

2-عدم الالتزام مراقب الحسابات بحياديتة وعدم الالتزام بقاعدة الاستقلال والامانة المهنية

3-لم تحقق البيانات المالية خاصية الثبات والقابلية لغرض اجراء المقارنات بين القوائم المالية بلاعتماد السابقة.

رابعا:- (ث) :- تم تاسيس هذا المصرف سنة 1999 22/3/ براس مال قدره 200000000 دينار عراقي وتم ادراجه في سوق العراق للاوراق المالية سنة 2005 ، وكان راس المال عنده ادراجه 1000000000 دينار ، حيث كانت نسبتهه في المساهمة 100%

3- المخالفات في كشف التدفق النقدي :-

الزيادة في رصيد المطلوبات	24946774409
الزيادة في رصيد الاستثمارات	443047197
انخفاض في رصيد الموجودات	1957294919
الزيادة في رصيد المدينين	26843529681

1-مخالفات متعمدة من قبل محاسب الشركة ولم يشير عليها مراقب الحسابات عندة اعداد التقرير لم يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية اللازمة التزام الشركة على تسديد الالتزامات المالية بذمتها مقابل حصولها على سلع وخدمات مالية ولم تقابلها الزيادة في موجودات الشركة ر حيث بلغ مقدار الزيادة(24946774409) حيث تقابلها انخفاض في رصيد الموجودات بمقدار(1957294919) =(229894795) وهذا الفرق يوثر تاثير سلبا على القوائم المالية والبيانات المالية وهذا مخالف للمعادلة راس المال = الموجودات – المطلوبات

2–الزيادة في الارصد المدينون والاستثمارات (26843529681) وهذه الزيادات مخالفات لطبيعة الحسابات وهذه مخالفة مع القاعدة في المعيار الدولي رقم (1) معيار اعداد البيانات المالية .

خامسا:– مكتب مراقب الحسابات (س) يقوم بتدقيق شركة (ص) مساهمة خاصه وتم احتساب الاجور الاساسية بمقدار (23800000)

الايرادات + المصروفات + الزيادة في المشاريع تحت التنفيذ =اجور التدقيق الكلية

مجموع أجور التدقيق = الأجور الأساسية + اجور التدقيق الكلية

مجموع النقاط = اجمالي الأجور ÷ 250000

مبلغ الائتمان النقدي × (0,5÷ 10000)

286,000,000,000 = 1000,000,000 + 135,000,000,000+ 150,000,000,000

مليار 250000 +6 × 1000000 = 850000

387,36 =250000 ÷ 96480000 = 96490000 +350000

مجموع نقاط التي تم الحصول عليها من نقابة المحاسبين والمدققين حسب القوانين وتعليمات المعمول بها حيث تبين ان مراقب الحسابات الذي يعمل في مكتب تدقيق تجاوز النقاط المحدده له وهذا يعني ان مراقب الحسابات لم يلتزم بقاعدة الاجور والاتعاب وفق قواعد ومبادئ اخلاقيات مهنة التدقيق ، وبتالي اخفاء الكثير من حقايق الجوهرية االبيانات المالية حسب الاتفاق بين مراقب الحسابات ومكتب التدقيق والشركة الذي يعمل لها مراقب الحسابات .

** وترى الباحثه من خلال الحالات التي تم الاعتماد عليها ان اللكثير من البيانات المالية غير حقيقه واخفائها يؤثر على المركز المالي وبتالي تقلل الارباح لتخلص من العبئ الضريبي من خلال الاتفاق مع مخمن الضرائب ،ولم يعطي مراقب الحسابات الرأى الفني المحايد عند تقديم التقرير عن الشركة ولم يطبق المعايير المحلية وقواعد السلوك المهني اضافة الى المعايير الدولية .

ثانيا / الاستنتاجات والتوصيات

اولا:– الاستنتاجات

1–لم يلتزم مراقب الحسابات بقواعد اخلاقيات مهنة التدقيق ، ومحاسب الشركة لم يبذل العناية المهنة عنده اعداد القوائم المالية ،وذلك ضرورية المعلومات المالية تحمل صفة الحياد والمصداقية وخالية من تحيز

2–لم يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية في تطوير مهنة التدقيق والمحاسبة ، اظافة الى لم يكن بالمستوى الفعال والكفاءة عنده اداء واجبة المهني.

3–المعلومات المالية والمحاسبية لعينة البحث تتصف بعدم الشمولية وغير مفهومة ، ولم تستخدم في تحسين اداء الشركة ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

4–قيام مكاتب التدقيق بتجاوز عدد النقاط المحدده وغير كفوء عنده تدقيق البيانات المالية وقوائم الشركة ،حيث يقدم المعلومات تصب لصالح الشركة لغرض الحصول على اجور اظافية واستمرار الشركة بالعمل

5–الاخطاء الجوهرية في ادارة الشركة وغير ملزم بها مراقب الحسابات لكن من ممكن اعطاء رائه في التقرير عن تلك الاخطاء ولا يخفي الحقايق الجوهرية التي تحملها البيانات المالية

ثانيا:– التوصيات

1–تعزيز اخلاقيات مهنة تدقيق بقوانين صارمة يعتمد عليها مراقب الحسابات عنده تدقيق القوائم المالية.

2–ضرورية تدريب وتاهيل المحاسبين داخل الشركة عندة اعداد القوائم المالية، وعلية يكون محاسب الشركة ذات كفاءة عالية وقادر على مواجهة المشاكل المحاسبية التي يوجهها عنده اعداد القوائم الماليه.

3–ضرورة مراقبة مكاتب التدقيق العمل وفق قوانين وتعليمات صادرة من نقابة المحاسبين والمدققين العراقية .

4–التاكد من مراقب الحسابات ان يعمل وفق المعايير المحاسبية والدولية في الافصاح التام عن جميع البيانات المالية والمحاسبية وذلك لغرض الاعتماد عليها عنده اتخاذ القرارات الادارية ،اظافة الى تدريب وتطوير مراقب الحسابات حتى يكون ذات كفاءة عالية وفعالة عنده كتابة التقرير

المصادر

1–توماس و هنكي، وليم و امرسون،(1989) المراجعة النظرية والتطبيق – تعريب د.احمد حامد حجاج و د.كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر ، الرياض .

2– عبد الباقي البكري و د.زهيرالبشير،(2009) مدخل لدراسة القانون ،بغداد

3– الاء نعمة هريس" الالتزام لاخلافيات مهنة تدقيق وتاثيرها على كفاءة الابلاغ المالي" الكلية التقنية الادارية /بغداد :2017.

4– د. خالد أمين عبدا الله، (1989)علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية ، الطبعة الرابعة، الأردن

5–يوسف محمد جربوع"" مدى مسئولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين" كلية التجارة – قسم المحاسبة

وزميل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين "ASCA،2004.

6.يوسف محمد جربوع" العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات في فلسطين"

"دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات القانونيين في فلسطين" كلية التجارة – قسم المحاسبة :2005.

7– وسن قاسم الديراوي"مدى التزام مراقبي الحسابات بأخلاقيات مهنة التدقيق ،المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.2010.

8–هنا عبدالله محمد عاي" دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح عن العمليات الموقوفه" مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد:2012

9 –نازك اسماعيل علي" المسؤولية الأخلاقية والمهنية لمراقبي الحسابات في الكشف عن مقدرة الوحدات الاقتصادية على الاستمرارية" المعهد العربي للمحاسبين القانونيين:2012.

10 –الهام محمد واثق" مدى التزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني وأثر ه على جودة أداء المهنة.جامعة بغداد :2009.

11– بدر رشيد نعيثل" الألتزام بالمبادئ العامة لتدقيق البيانات المالية وأثرها في تحديد وعاء ضريبة الدخل" المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد:2009.

12– ، خلف عبد الله الواردات ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة AU ، الوراق ، 2014 عمان/ الاردن

13 –سجاد مهدي عباس الغرباوي الابلاغ المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة على وفق المعايير الدولية للمحاسبة بالتطبيق على الشركة العامة للسمنت الجنوبية كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد.2014.

14–صلاح هيت محمد" دَور المُدقق الخارجي في مُراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية" جامعة بغداد \ معهد الدراسات العليا ماليه ومحاسبية: 2013. اقرأ المزيد على م17

مصادر الانكليزية:-

15–قال.كوم: https://mqaall.com/financial-statements/

1- Larson, Kermit D. & Miller, Paul B. W., Financial Accounting, 6th ed., Richard D – Irwin, Inc., 1995

=142-. Myers, J. N .,Myers, L. A. , & Omer, T. C. , " Exploring the term of the auditor – client relation ship & the quality of Earnings : a case for mandatory rotation ? " , The Accounting Review , Vol. 77 , No. s.1 , December, 2002